



## فهرس (تابع)

## وزارة السياحة

- مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو سنة 1977 يتضمن انهاء مهام الكاتب العام لوزارة السياحة . 919

- مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو سنة 1977 يتضمن انهاء مهام مدير التنظيم والمراقبات . 919

## وزارة الصناعة الثقيلة

- مرسوم رقم 77 - II8 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد أسعار منتجات الحديد والصلب . 919

## قرارات الولاية

- قرار مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 29 مارس سنة 1977 صادر عن والي قالمة، يتضمن التنازل مجانا لبلدية الطارف، عن قطعة أرض من أملاك الدولة، مساحتها 10327 م<sup>2</sup> تابعة للتجزئة الريفية رقم 22 من مخطط تجزئة «غامبيط» وذلك لاستعمالها أساسا لقسم مدرسي ومسكن في المكان المدعو «عين تامطمات» . 921

- قرار مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 17 أبريل سنة 1977 صادر عن والي تلمسان، يتضمن تخصيص قطعة أرض كائنة ببريقة لفائدة الصندوق الاجتماعي لناحية وهران، قصد بناء عيادة . 921

- قرار مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 18 أبريل سنة 1977 صادر عن والي عنابة، يتضمن التنازل لفائدة بلدية عنابة عن الثكنة «ج» «سانطونس»، تبلغ مساحتها هكتارين و 6 آرات و 66 سنتيارا و 60 دسم<sup>2</sup> لازمة لتهيئة المحيط الحضري للمدينة . 921

- قرار مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1397 الموافق 20 أبريل سنة 1977 صادر عن والي الاصنام، يتضمن الغاء القرار المؤرخ في 23 يناير سنة 1974 والمتضمن منح قطعة أرض

مجانا لفائدة المكتب الجزائري المهني للحبوب قصد اقامة محطة لتعبئة البذور . 921

- قرار مؤرخ في 4 رجب عام 1397 الموافق 21 يونيو سنة 1977 صادر عن والي سعيدة يتضمن التنازل لقاء عوض لفائدة الشركة الوطنية «سوناطراك» عن قطعة أرض كائنة بالببيض قصد بناء محطة لتقديم الخدمات . 921

- قرار مؤرخ في 26 رجب عام 1397 الموافق 13 يوليو سنة 1977 صادر عن والي تلمسان، يتضمن تخصيص محل من أملاك الدولة تابعة للدار «طاري» سابقا، يقع بالرمشي وفي نهج فلاوسن، مساحته 16 م<sup>2</sup>، وذلك لفائدة مصلحة الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها لبنى صاف، لازم لاقامة مكتب لقسم المياه والغابات بالرمشي . 921

- قرار مؤرخ في 27 رجب عام 1397 الموافق 14 يوليو سنة 1977 صادر عن والي وهران يتضمن التنازل مجانا لوزارة العدل، عن قطعة أرض واقعة بقديل، وذلك قصد توسيع المركز المتخصص لاعادة تربية الاحداث . 922

- قرار مؤرخ في 29 جمادى النانية عام 1397 الموافق 16 يوليو سنة 1977 صادر عن والي تلمسان، يتضمن تعديل القرار المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن التنازل لقاء عوض لفائدة «سوناطراك» عن قطعة أرض واقعة بالرمشي قصد اقامة مركز لخزن وتوزيع منتوجات «سوناطراك» . 922

- قرار مؤرخ في أول شعبان عام 1397 الموافق 18 يوليو سنة 1977 صادر عن والي باتنة يتضمن الغاء تخصيص قطعة أرض مساحتها 380750 م<sup>2</sup> تابعة للتجزئات رقم 215 بي و 216 بي و 314 بي وأساس طريق مضمحل، واقعة بباتنة . 922

- مقرر مؤرخ في 19 ربيع الاول عام 1397 الموافق 9 مارس سنة 1977 صادر عن والي المديّة، يتضمن الترخيص بالتنازل عن قطعة أرض قصد بناء حظيرة للعتاد لفائدة الشركة الفلاحية للاحتياط لمجبر . 922

# مراسيم ، قرارات ، مقررات

1963 والمتضمن الترخيص للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالانخراط في الاتفاقات الدولية ولا سيما المادة 2 منه ،

- وبعد الاطلاع على اتفاق القرض رقم 1378 آل، الموقع في 15 مايو سنة 1977 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، قصد تمويل مشروع تربوي ،

يرسم ما يلي :

**المادة الاولى :** يصادق على اتفاق القرض رقم 1378 - آل ، الموقع في 15 مايو سنة 1977 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، قصد تمويل مشروع تربوي .

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .

هواري بومدين

مرسوم رقم 77 - 112 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن المصادقة على اتفاق القرض رقم 10407 آل، الموقع في 15 مايو سنة 1977 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، قصد تمويل مشروع شق طرق

طرق

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير المالية ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان III - IO و I52 منه ،

- وبمقتضى القانون رقم 63 - 320 المؤرخ في 21 غشت سنة 1963 والمتضمن الترخيص للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالانخراط في الاتفاقات الدولية ولا سيما المادة 2 منه ،

- وبعد الاطلاع على اتفاق القرض رقم 1407 آل، الموقع في 15 مايو سنة 1977 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، قصد تمويل مشروع شق طرق ،

## وزارة الأشغال العمومية

مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو سنة 1977 يتضمن انهاء مهام الكاتب العام لوزارة الأشغال العمومية

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ولا سيما المادة III - I2 منه ،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 140 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالوظائف العليا ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 15 رمضان عام 1386 الموافق 27 ديسمبر سنة 1966 والمتضمن تعيين الكاتب العام لوزارة الأشغال العمومية والبناء ،

- وبناء على اقتراح وزير الأشغال العمومية ،

يرسم مايلي :

**المادة الاولى :** تنهى مهام السيد يوسف منصور بوصفه كاتباً عاماً لوزارة الأشغال العمومية والبناء .

**المادة 2 :** يكلف وزير الأشغال العمومية ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو سنة 1977 .

هواري بومدين

## وزارة المالية

مرسوم رقم 77 - 111 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن المصادقة على اتفاق القرض رقم 1378 - آل ، الموقع في 15 مايو سنة 1977 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير قصد تمويل مشروع تربوي

ان رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير وزير المالية ،

- وبناء على الدستور ولا سيما المادتان III - IO و I52 منه ،

- وبمقتضى القانون رقم 63 - 320 المؤرخ في 21 غشت سنة

يرسم ما يلي :

**المادة الاولى :** يصادق على اتفاق القرض رقم 1407 آل، الموقع في 15 مايو سنة 1977 بمدينة الجزائر بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للانشاء والتعمير، قصد تمويل مشروع شق طرق .

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .

هواري بومدين

## الوزير لدى رئاسة الجمهورية المكلف بالشؤون الدينية

**مرسوم رقم 77 - 113 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تشكيل وتنظيم وسير اللجنتين المتساويتي الاعضاء الخاصتين برجال الدين الاسلامي**

ان رئيس الجمهورية ،

يرسم ما يلي :

**المادة الاولى :** ان تشكيل وتنظيم وسير اللجنتين المتساويتي الاعضاء المحدثتين بموجب المادة 23 من الامر رقم 69 - 96 المشار اليه اعلاه ، يتم بموجب احكام هذا المرسوم .

**المادة 2 :** تشكل اللجنتان المشار اليهما اعلاه على النحو التالي :

ممثلو الموظفين		ممثلو الادارة		السلك
النواب	المرسمون	النواب	المرسمون	
3	3	3	3	الائمة
3	3	3	3	الاعوان الدينيون

**المادة 6 :** يعين ممثلو الادارة ضمن اللجنتين المتساويتي الاعضاء بموجب قرار يصدره الوزير لدى رئاسة الجمهورية المكلف بالشؤون الدينية، خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتائج الانتخابات الخاصة بممثلي الموظفين .

**المادة 7 :** تختص اللجنتان المتساويتا الاعضاء بالنظر في المسائل الفردية الخاصة بتطبيق الامر رقم 69 - 96 المؤرخ في 26 رمضان عام 1389 الموافق 6 ديسمبر سنة 1969 المشار اليه اعلاه .

**المادة 8 :** يترأس اللجنتين المتساويتي الاعضاء مدير الشؤون الدينية وفي حالة وقوع مانع له يترأسهما ممثله .

**المادة 9 :** تضع كل لجنة متساوية الاعضاء نظامها الداخلي الذي يكون خاضعا لمصادقة الوزير عليه، ويقوم بكتابة اللجنة ممثل عن الادارة .

**المادة 10 :** تجتمع اللجنتان المتساويتا الاعضاء بصورة عادية مرة في السنة على الاقل، كما تجتمع بصورة غير عادية بدعوة من رئيسها و ممثله أو بطلب كتابي مقدم من ثلث أعضائها .

**المادة 3 :** يعين أعضاء اللجنتين المتساويتي الاعضاء لمدة سنتين، ويمكن تجديد وكالتهم .

ويمكن تقصير مدة الوكالة أو تجديدها لفائدة المصلحة بصورة استثنائية، وبموجب قرار من الوزير لدى رئاسة الجمهورية المكلف بالشؤون الدينية .

**المادة 4 :** تجرى انتخابات ممثلي الموظفين فيما عدا حالة التجديد المسبق لاحدى اللجنتين في اربعة أشهر وقبل خمسة عشر يوما من نهاية مدة وكالة الاعضاء وتحدد اجراءات وتاريخ الانتخابات بموجب قرار من الوزير لدى رئاسة الجمهورية المكلف بالشؤون الدينية .

**المادة 5 :** في حالة استقالة عضو مرسوم في احدى اللجنتين قبل انقضاء وكالته أو منحه عطلة طويلة الامد، أو احواله على الاستيداع، أو انتهاء مهامه لاي سبب من الاسباب أو فقد الشروط المطلوبة في هذا المرسوم ليكون طرفا في اللجنة المتساوية الاعضاء يعين نائبه كمرسم في مكانه الى حين تجديد تاليف اللجنة .

– وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 21 شوال عام 1386 الموافق أول فبراير سنة 1967 والمتضمن تعيين السيد مصطفى عبد الرحيم، ككاتب عام لوزارة السياحة،

يرسم مايلي :

**المادة الاولى :** تنهى مهام السيد مصطفى عبد الرحيم، بوصفه كاتباً عاماً لوزارة السياحة .

**المادة 2 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو سنة 1977 .

هواري بومدين

**مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو سنة 1977 يتضمن إنهاء مهام مدير التنظيم والمراقبة**

بموجب مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو سنة 1977 تنهى مهام السيد بلقاسم رهنى، بوصفه مديراً للتنظيم والمراقبة، المدعو للقيام بمهام أخرى .

## وزارة الصناعة الثقيلة

**مرسوم رقم 77 – 118 مؤرخ في 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 يتضمن تحديد أسعار منتجات الحديد والصلب**

ان رئيس الجمهورية ،

– بناء على تقرير وزير الصناعة الثقيلة ،

– وبناء على الدستور ولاسيما المادة 152 منه ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 64 – 276 المؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1384 الموافق 3 سبتمبر سنة 1964 والمتضمن احداث الشركة الوطنية للحديد والصلب ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 67 – 22 المؤرخ في 28 رمضان عام 1386 الموافق 9 يناير سنة 1967 والمتضمن تعديل القانون الاساسي للشركة الوطنية للحديد والصلب ،

– وبمقتضى الامر رقم 67 – 74 المؤرخ في 17 محرم عام 1387 الموافق 27 أبريل سنة 1967 والمتضمن منح الشركة الوطنية للحديد والصلب الاحتكار المتعلق باستيراد منتجات الحديد والصلب ،

**المادة 11 :** لا تكون مداوات اللجنتين المتساويتى الاعضاء صحيحة الا اذا روعيت أحكام هذا المرسوم ونظامها الداخلى وعلاوة على ذلك يجب أن يحضر المداوات ثلاثة أرباع أعضائها على الأقل، واذا لم يكتمل هذا النصاب توجه دعوة جديدة للاجتماع فى مهلة ثمانية أيام لأعضاء اللجنة ولا يعتبر اجتماعهم صحيحاً الا اذا حضره نصف الاعضاء .

ولا تكون جلسات اللجنتين المتساويتى الاعضاء علنية .

**المادة 12 :** يتعين على المصالح المختصة منع كل التسهيلات للجنتين المتساويتى الاعضاء لتمكينهما من القيام بمهامهما القانونية على الوجه الاكمل فتضع تحت تصرفهما الامكنة اللازمة وتطلعهما علاوة على ذلك على جميع الوثائق والمستندات الفردية لاتمام مهامهما .

يخضع أعضاء اللجنتين المتساويتى الاعضاء للالتزام الخاص بالسهر المهنى المتعلق بجميع الاعمال وبالنسبة لجميع المستندات التى جرى اطلاعهم عليها بصفتهم المذكورة .

**المادة 13 :** عند وجود صعوبات فى سير اللجنتين المتساويتى الاعضاء يجب اطلاع الوزير للفصل فى الامر .

**المادة 14 :** لا يتقاضى أعضاء اللجنتين المتساويتى الاعضاء أى تعويض عن الاعمال الخاصة بمهامهم فى هاتين اللجنتين، بيد أنه يجوز أن تخصص لهم نفقات التنقل والاقامة ضمن الشروط المحددة بالتنظيم الجارى به العمل .

**المادة 15 :** ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .

هواري بومدين

## وزارة السياحة

**مرسوم مؤرخ في 14 شعبان عام 1397 الموافق 31 يوليو سنة 1977 يتضمن إنهاء مهام الكاتب العام لوزارة السياحة**

ان رئيس الجمهورية ،

– بناء على الدستور ولاسيما المادة III – 12 منه ،

– وبمقتضى الامر رقم 66 – 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن ا قانون الاساسى العام للتوظيفة العمومية، المعدل والمتمم ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 66 – 140 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالوظائف العليا ،

- مديرية الحديد والصلب والمعدن بوزارة الصناعة الثقيلة ،
- مديريات التجارة والاسعار في الولايات ،
- مديريات الصناعة في الولايات .

### الباب الثاني

#### الارتفاع الناتج للاسعار

**المادة 8 :** لا يمكن أن يتجاوز أى ارتفاع لسعر المنتجات أو الاشغال أو الخدمات، ناتج من جراء تغيير أسعار منتجات الحديد والصلب، وبالنسبة للقيمة الاصلية، ارتفاع سعر الكلفة المتولدة نعليا بتطبيق هذا المرسوم .

### الباب الثالث

#### تجارة منتجات الحديد والصلب

**المادة 9 :** تتولى الشركة الوطنية للحديد والصلب تجارة الجملة المتعلقة بالحديد والصلب .

ويجب أن يكون البائعون بالتجزئة لمنتجات الحديد والصلب مرخصين من قبل الشركة الوطنية للحديد والصلب ويجب عليهم تطبيق التسعيرة المنصوص عليها بموجب هذا المرسوم .

وتحدد في شهادة الترخيص المنطقة التابعة لكل بائع بالتجزئة ونوع المنتجات الموضوعة في المستودعات وكذلك الوزن السنوى المصروف والذي يجب أن يكون مساويا لـ 1.000 طن فأقل .

**المادة 10 :** يعين الربح التجارى للبائعين بالتجزئة لمنتجات الحديد والصلب بـ 15 ٪ باستثناء أى حد آخر، ويغضى عن طريق التخفيض من التسعيرة . ويكون النقل بين مستودع الشركة الوطنية للحديد والصلب ومستودع البائع بالتجزئة على عاتق الشركة الوطنية للحديد والصلب .

### الباب الرابع

#### احكام مختلفة

**المادة 11 :** تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ، وعلى وجه الخصوص، تلغى جميع اشتراطات اعادة النظر فى الاسعار والتي تكون مخالفة لتلك الاحكام، وتعوض باحكام المادة 9 من هذا المرسوم .

**المادة 12 :** ينفذ وزير الصناعة الثقيلة بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 20 شعبان عام 1397 الموافق 6 غشت سنة 1977 .

هواري بومدين

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 123 المؤرخ فى 29 جمادى الاولى عام 1394 الموافق 20 يونيو سنة 1974 والمتعلق بتسويق المنتجات الخاضعة للاحتكار ،

يرسم مايلى :

### الباب الاول

#### اسعار منتجات الحديد والصلب

**المادة الاولى :** تحدد أسعار البيع فى السوق الداخلى للمنتجات الحديدية والمعدنية طبقا للمبادئ المدرجة فى المواد 3 و 4 و 5 أدناه .

**المادة 2 :** تكون أسعار البيع للمنتجات الحديدية والمعدنية التى يعاد بيعها فى المستودع موضوع تسعيرة . وتطبق هذه التسعيرة فى جميع المستودعات المملوكة للشركة الوطنية للحديد والصلب والواقعة فى كافة أنحاء التراب الوطنى ، وكذلك فى جميع المستودعات المملوكة للبائعين بالتجزئة والمرخصين من قبل الشركة الوطنية للحديد والصلب وذلك طبقا للمادة 10 أدناه .

**المادة 3 :** تحدد أسعار بيع المنتجات التى تلبى الاحتياجات الوطنية عن طريق الصنع الوطنى ابتداء من أسعار البيع فى الاسواق الداخلية لبلدان الرابطة الاوربية للفحم والصلب مع اضافة حد قدره 20 ٪ ومتوسط ثمن النقل فى التراب الوطنى .

**المادة 4 :** تحدد أسعار بيع المنتجات التى لا تلبى الاحتياجات الوطنية الا بالاستيراد، ابتداء من سعر الكلفة، بما فيها أسعار التنزيل والتفريغ فى الموانئ، مع اضافة حد قدره 20 ٪ ومتوسط ثمن النقل فى التراب الوطنى .

**المادة 5 :** تحدد أسعار بيع المنتجات التى تلبى احتياجات السوق الوطنى بطريق الاستيراد لجزء منها والصنع الوطنى للجزء الآخر، بمتوسط قياسي تفاضلى للاسعار المحددة فى المادتين 3 و 4 من هذا المرسوم .

**المادة 6 :** يجرى ضبط التسعيرة المذكورة فى المادة 2 أعلاه كل نصف سنة بموجب قرار صادر عن وزير الصناعة الثقيلة، وذلك ابتداء من جدول الاسعار الداخلية الاكثر حداثة لبلدان الرابطة الاوربية للفحم والصلب وذلك انطلاقا من الاثمان الحقيقية الثابتة بالنسبة للمستوردات خلال نصف السنة السابق وانطلاقا من الاثمان الحقيقية للنقل المطبقة من قبل الشركة الوطنية للحديد والصلب فى التراب الوطنى خلال نصف السنة السابق .

**المادة 7 :** تكون التسعيرة المشار اليها فى هذا المرسوم ، موضوع ايداع لدى :

- المعهد الوطنى للاسعار ،

- مديرية الاسعار بوزارة التجارة ،

## قرارات الولاية

**قرار مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1397 الموافق 20 أبريل سنة 1977 صادر عن والي الاصنام، يتضمن إلغاء القرار المؤرخ في 23 يناير سنة 1974 والمتضمن منح قطعة أرض مجانية لفائدة المكتب الجزائري المهني للحبوب قصد إقامة محطة لتعبئة البذور**

بموجب قرار مؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1397 الموافق 20 أبريل سنة 1977، صادر عن والي الاصنام، يلغى القرار المؤرخ في 23 يناير سنة 1974 والمتضمن منح قطعة أرض مجانية لفائدة المكتب الجزائري المهني للحبوب، تبلغ مساحتها 27.000 م<sup>2</sup> كائنة بالاصنام وتحمل رقم 14 من مخطط التجزئة، وهي تابعة لاملاك الدولة قصد إقامة محطة لتعبئة البذور .

ويعاد وضع العقار المخصص، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه .

**قرار مؤرخ في 4 رجب عام 1397 الموافق 21 يونيو سنة 1977 صادر عن والي سعيدة يتضمن التنازل لقاء عوض لفائدة الشركة الوطنية «سوناطراك» عن قطعة أرض كائنة بالبيض قصد بناء محطة لتقديم الخدمات**

بموجب قرار مؤرخ في 4 رجب عام 1397 الموافق 21 يونيو سنة 1977، صادر عن والي سعيدة، يتم التنازل لقاء عوض لفائدة الشركة الوطنية «سوناطراك» قصد بناء محطة لتقديم الخدمات عن قطعة أرض من أملاك الدولة، كائنة بالبيض تبلغ مساحتها هكتارا واحدا، وهي محددة كمايلي :

- شمالا ، بسوق المواشي ،
- شرقا ، بالطريق المؤدى الى رقاصة ،
- غربا ، بقطعة أرض جرداء ،
- جنوبا ، بطريق الحزام .

وتتم المعاملة العقارية وفقا للتنظيم الجارى به العمل .  
ويعاد وضع العقار المخصص، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه .

**قرار مؤرخ في 26 رجب عام 1397 الموافق 13 يوليو سنة 1977 صادر عن والي تلمسان، يتضمن تخصيص محل من أملاك الدولة تابع للدار «طاري» سابقا، يقع بالرمشي وفي نهج فلاوسن، مساحته 16 م<sup>2</sup> ، وذلك لفائدة مصلحة الغابات وحماية الاراضى واستصلاحها لبنى صاف، لازم لإقامة مكتب لقسم المياه والغابات بالرمشي**

بموجب قرار مؤرخ في 26 رجب عام 1397 الموافق 13 يوليو

**قرار مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 29 مارس سنة 1977 صادر عن والي قالمة، يتضمن التنازل مجانا لبلدية الطارف، عن قطعة أرض من أملاك الدولة، مساحتها 1.327 م<sup>2</sup> تابعة للتجزئة الريفية رقم 22 من مخطط تجزئة «غامبيط» وذلك لاستعمالها أساسا لقسم مدرسى ومسكن في المكان المدعو «عين تامطمت»**

بموجب قرار مؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 29 مارس سنة 1977، صادر عن والي قالمة تمنح بلدية الناورة قطعة أرض من أملاك الدولة، مساحتها 1.327 م<sup>2</sup> تابعة للتجزئة الريفية «غامبيط» وذلك لاستعمالها أساسا لبناء قسم مدرسى ومسكن في المكان المدعو عين تامطمت .

ويعاد وضع العقار الممنوح، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه .

**قرار مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 17 أبريل سنة 1977 صادر عن والي تلمسان، يتضمن تخصيص قطعة أرض كائنة ببريقة لفائدة الصندوق الاجتماعي لناحية وهران، قصد بناء عيادة**

بموجب قرار مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 17 أبريل سنة 1977، صادر عن والي تلمسان تخصص لفائدة الصندوق الاجتماعي لناحية وهران، قطعة أرض تبلغ مساحتها 4 هكتارات و 57 أرا و 40 سنتيارا، تابعة للقطاع المسير ذاتيا ببريقة قصد بناء عيادة للولادة وجراحة القبالة، تتسع لثمانين سريرا .

ويعاد وضع العقار الممنوح، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه .

**قرار مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 18 أبريل سنة 1977 صادر عن والي عنابة ، يتضمن التنازل لفائدة بلدية عنابة عن التكنة «ج» «سانطونس»، تبلغ مساحتها هكتارين و 6 أرات و 66 سنتيارا و 60 دسم لازمة لتهيئة المحيط الحضري للمدينة**

بموجب قرار مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 18 أبريل سنة 1977 صادر عن والي عنابة يتم التنازل لبلدية عنابة بعد المداولة رقم 82 المؤرخة في 20 مايو سنة 1976 قصد تهيئة المحيط الحضري عن العقار المبين بوضوح أعلاه .

ويتم التنازل مقابل دفع مبلغ ستمائة وأربعين ألف دينار (640.000 دج) كقيمة تجارية للعقار المذكور .

16 يوليو سنة 1977 صادر عن والي تلمسان يعدل القرار المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1976 كمايلي :

«يرخص لسوناطراك، مديرية السوق الداخلية، بالتنازل مقابل عوض عن قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها 17 هكتارا و 95 آرا و 14 سنتيارا واقعة بالرمشي قصد اقامة مركز لخزن منتجات سوناطراك» .

(والباقي بدون تغيير) .

قرار مؤرخ في أول شعبان عام 1397 الموافق 18 يوليو سنة 1977 صادر عن والي باتنة يتضمن الغاء تخصيص قطعة أرض مساحتها 38.750 م<sup>2</sup> تابعة للتجزئات رقم 215 بي و 216 بي و 314 بي وأساس طريق مضمحل، واقعة بباتنة

بموجب قرار مؤرخ في أول شعبان عام 1397 الموافق 18 يوليو سنة 1977، صادر عن والي باتنة يلغي تخصيص قطعة أرض مساحتها 38.750 م<sup>2</sup> تكون التجزئات رقم 215 بي و 216 بي و 314 بي وأساس طريق مضمحل، قد خصصت بموجب القرار المؤرخ في 8 يوليو سنة 1976 لوزارة الشبيبة والرياضة لاقامة مركز لاعادة التربية بباتنة .

ويوضع العقار الذي ألغى تخصيصه، بحكم القانون، تحت تسيير مصلحة أملاك الدولة .

مقرر مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1397 الموافق 9 مارس سنة 1977 صادر عن والي المدية، يتضمن الترخيص بالتنازل عن قطعة أرض قصد بناء حظيرة للعتاد للفائدة الشركة الفلاحية للاحتياط لمجبر

بموجب مقرر مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1397 الموافق 9 مارس سنة 1977، صادر عن والي المدية، يرخص لمصلحة أملاك الدولة بالتنازل عن قطعة أرض تبلغ مساحتها 4000 م<sup>2</sup>، كائنة بمجبر تابعة لأملاك الدولة، للشركة الفلاحية للاحتياط قصد بناء حظيرة للعتاد .

ويتم البيع مقابل السعر الرئيسي الذي قدره أربعة آلاف دينار (4.000,00 دج) .

سنة 1977، صادر عن والي تلمسان يخصص لمصلحة الغابات وحماية الاراضي واستصلاحها لبنى صاف، محل من أملاك الدولة ، تابع للدار «طاري» سابقا، يقع في نهج فلاوسن ، بالرمشي ، تبلغ مساحته 16 م<sup>2</sup> لازم لاقامة مكتب لقسم المياه والغابات بالرمشي<sup>(١)</sup>

ويعاد وضع العقار المخصص، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه<sup>(٢)</sup>

قرار مؤرخ في 27 رجب عام 1397 الموافق 14 يوليو سنة 1977 صادر عن والي وهران يتضمن التنازل مجانا لوزارة العدل ، عن قطعة أرض واقعة بقديل، وذلك قصد توسيع المركز المتخصص لاعادة تربية الاحداث

بموجب قرار مؤرخ في 27 رجب عام 1397 الموافق 14 يوليو سنة 1977 صادر عن والي وهران ، يرخص لبلدية قديل بالتنازل مجانا لوزارة العدل، عن قطعة أرض من أملاك الدولة واقعة في تراب نفس البلدية، حي «ليكاسطور»، تبلغ مساحتها 15 آرا و 79 سنتيارا محدودة كمايلي :

- من الشمال، بالطريق الخاص للملك للسيد بن بلعربي وسدود ،
- من الجنوب ، بالمركز الحالي لاعادة تربية الاحداث ،
- من الشرق ، بمدرسة ،

- من الغرب، بأرض جرداء تابعة لوزارة الاشغال العمومية وذلك قصد استعمالها كأساس لتوسيع المركز المتخصص لاعادة تربية الاحداث<sup>(١)</sup>

ويعاد وضع العقار المخصص، بحكم القانون، تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه<sup>(٢)</sup>

قرار مؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1397 الموافق 16 يوليو سنة 1977 صادر عن والي تلمسان، يتضمن تعديل القرار المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن التنازل لقاء عوض لفائدة «سوناطراك» عن قطعة أرض واقعة بالرمشي قصد اقامة مركز لخزن وتوزيع منتجات «سوناطراك»

بموجب قرار مؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1397 الموافق